فوق الطاولة

د. سعد بساطة

قديش الساعة؟ «قبل تأخيرها.. أم بعد تقديمها»!

هنالك ارتباط اقتصادي وثيق بين حجم الموارد من جهة؛ وزمن وتوقيت استثمارها من جهة أخرى.
وقد كثر اللغط مؤخراً حول البدء بالتوقيت الشتوي؛ واقتراب تأخير الساعة ثم حسمت الجهات الحكومية الأمر بإلغاء المشروع بأسره. ولكن ما حكاية (تقديم الساعة وتأخيرها)؟!
التوقيت الصيفي هو تغيير التوقيت الرسمي في البلاد لمدة عدة أشهر من كل سنة. يتم تقديم عقارب الساعة بستين دقيقة، ويجري العودة للتوقيت الشتوي بموسم الخريف. الهدف من زيادة ساعة للتوقيت الرسمي هو تبكير أوقات الشغل والفعاليات العَامة الأخرى، لكي تنال وقتاً أكثر أثناء ساعات النهار التي تزداد تدريجياً من بداية الربيع حتى ذروة الصيف، وتتقلّص من هذا الموعد حتى ذروة الشتاء. تحقّقت فكرة التوقيت الصيفي لأول مرة أثناء الحرب العالمية الأولى، حيث أجبرت الظّروف لاستنباط وسائل جديدة للحفاظ على الطاقة. فكانت ألمانيا أول بلد أعلنته، وتبعَتها بريطانيا بعد فترة قصيرة.
كمجتمعات حَديثة تعمل على أساس التوقيت القيَاسي بدلاً من التوقيت الشمسي، فإن معظم الناس لا يقومون بضبط جداولهم وفقاً لحركة الأرض بالنسبة للشمس.
فعلى سبيل المثال مواعيد العمل والدراسة والنقل تكون محددة في الوقت نفسه طوال العام، بغض النظر عن موقع الشمس. وعادةً ما تضيع ساعات شروق الشمس لأن أغلبية الناس يميلون إلى النوم في ساعات الصباح المبكرة، في حين إذا قاموا بتغيير هذا النظام إلى المساء بواسطة التوقيت الصيفي فسيمكنهم الاستفادة منها، فمن السهل على الناس الاستيقاظ مبكراً والاستفادة من ضوء الشمس؛ ولكن العمالة –ولاسيما الزراعية– تعتمد العمل من شروق الشمس لغروبها؛ حيث يقول المثل)) في موسم التوت.. بيشتغل العامل حتى بموووت!»..
((حيث موسمه في آب أطول أيام العام)).
أقتطف بالسياق ذاته تعليقات ساخرة لزياد الرحباني حولِ الموضوع.. لشو نتلاعب بالساعة تأخير وتقديم؟ منقدم ساعة ونتأخر سنين؟
مازال بعض المديرين يدهشوننا بقراراتهم الخنفشارية كل ساعة وكل يوم؟ غيروا المديرين؛ لا تغيروا الساعة!
وصف الموظفون مديرهم الخامل بأنّه مثل الساعة السويسرية.. فلما أبدى كثيرون استغرابهم؛ تم التفسير الأمر بأنّه (لا يقدم ولا يؤخر)..!
للأسف نحن شعوب الشرق الأوسط؛ بحالة استرخاء؛ ولا نلقي بالاً لمرور الزمن.
في البلدان الحديثة؛ لوضع خطة اقتصادية: نهتم بالموارد (بشرية، مالية، الخ) – وتحديد الهدف / أهداف– والأهم من كل هذا وذاك: عنصر الزمن.
هذا وقد استنبط العلماء ما سمي البعد الرابع بعد أن كانت الإحداثيات ثلاثاً: طول وعرض وارتفاع / أضيف لها الزمن (T)!
تبارى أطفال بالمدرسة لذكر بعض المعجزات؛ فتفوّق أحدهم بقوله: بابا يسبق الزمن؟ كيف ذلك..؟ ينصرف من عمله(٤) بعد الظهر؛ ولكنه يصل للبيت الساعة (٣)!..
محام يأخذ الشركات المهمة؛ في منتصف الأربعينيات من عمره فوجئ بقرار تقاعده يصل إلى مكتبه –بشكل غير متوقع–؛ فلما أبدى احتجاجه للمدير؛ استدعى الأخير شؤون العاملين؛ وتبين أنهم جمعوا ساعات العمل التي يضعها بفواتيره لهم لقبض استحقاقها؛ فاستنتجوا أن عمره: ٦٧ سنة (فقط)..!
سئل أينشتاين لتفسير نظريته «النسبية» بشكل مبسّط؛ فقال ضاحكاً: «الأمور في الكون نسبية.. إذا جلست مع من تحب ساعات، سترى الزمن يمر كأنه دقيقة، ولو كنت مع من تبغض، تمر الدقائق الثقيلة.. كأنها ساعات طويلة»!
أخيراً يمكن ضبط ساعتنا البيولوجية الداخلية على مواعيد محددة؛ من دون أن نتأثر بتقديم أو تأخير الساعة؛ ففي النهاية «ما العمر إلا ساعات»

لجنة المحروقات موجودة أم لا؟

جلسة مصارحة بين «الزراعة» واتحاد الفلاحين

قطنا: التشاركية في اتخاذ القرار ومناقشة تأمين مستلزمات تنفيذ الخطة الزراعية

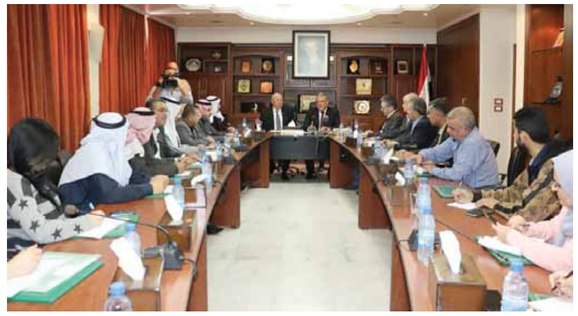

الفلاحون يطالبون:

- رفع سقف القروض
- السماح بتركيب شبكات ري جديدة
- إعفاء من غرامات تأخير أجور الأراضي

هناء غانم

دعا وزير الزراعة حسان قطنا في جلسة مصارحة مع أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد العام للفلاحين إلى أهمية التنسيق بين الوزارة والاتحاد باعتبار أن الفلاح هو شريك أساسي لإنجاح العمل والنهوض بالقطاع الزراعي والاعتداد عليه، خاصة بعد أن أدرك الجميع أن الإنتاج الزراعي هو المنقذ والضمان الحقيقي بل الرافد للاقتصاد الوطني، وعليه الاعتماد الكبير، موضحاً أنه بقدر ما نعزز هذا التعاون ستكون النتائج مرضية وفي مصلحة المجتمع.
الحديثة هذا جاء بعد أن تم طرح العديد من المشكلات والهواجس التي يعاني منها الفلاحون والتي تتمثل بداية بضرورة تأمين كل مستلزمات الإنتاج الزراعي وأن تكون هناك عدالة في توزيع هذه المستلزمات لاسيما الأسمدة والمحروقات، مطالبين بتشكيل لجنة لمتابعة «المحروقات الخاصة بالزراعة» في كل المحافظات، والتي أكد وزير الزراعة وجودها وأنه قد تم تشكيلها بممثلين من /الوزارة والاتحاد/ وتم تحديد ٥ ليترات من المازوت لكل دونم بكل المحافظات من دون تمييز وطالب بالتحقيق بالموضوع، مؤكداً أننا بالوزارة لن نتهاون ولن نرحم أحداً من الوزارة ولا من اتحاد الفلاحين، الأمر الذي استغربه أعضاء المكتب التنفيذي الذين أكدوا أنه ليس لديهم علم بهذه اللجنة.
ومن المطالب التي أكد عليها الفلاحون؛ رفع سقف القروض والسماح بإعطاء القروض للأعلاف وضرورة السماح بتركيب شبكات ري جديدة وإعفائهم من غرامات التأخير الخاصة بأجور الأراضي وتعويض الأضرار، ومن المطالب أيضاً تسجيل أملاك الدولة باسم الفلاحين، الأمر الذي أكد الوزير بأنه تتم دراسته حالياً.
وعن زراعة القطن طالب اتحاد الفلاحين بضرورة وجود ضمانات للتشجيع على زراعة القطن وبموجب عقود مسبقة مع الفلاحين ليتمكنوا خلالها من تحديد مسار إنتاج كميات القطن.
إضافة لذلك أكدوا ضرورة عدم رفض أي كمية من الذرة الصفراء حتى لو كانت نسبة الشوائب والأجرام فيها كبيرة أكثر من الحدود المطلوبة باعتبارها مادة علفية.
الوزير قطنا أكد أن البذار والمحروقات مؤمنة وهناك ٤٣ ألف طن سماد موجودة بالمستودعات، وأن العلاقة بين الوزارة والاتحاد علاقة تكاملية وتشاركية وهناك تنسيق مباشر لتنظيم وتنفيذ الخطة الزراعية وتأمين مستلزمات الإنتاج من بذار وأسمدة ومحروقات، وحل مشكلات القطاع الزراعي بما يخدم الفلاح ويحقق الاستقرار له ويساهم في زيادة الإنتاج.
وأكد قطنا أن وزارة الزراعة تعمل على تنفيذ الخطط الإنتاجية الزراعية للموسم الزراعي ٢٠٢٢ – ٢٠٢٣ وتأمين مستلزمات الإنتاج والخطة الزراعية بالتنسيق والتعاون مع كل الجهات المعنية وعلى رأسها الاتحاد العام للفلاحين الذي يعتبر الشريك الأساسي لوزارة الزراعة، موضحاً أنه تم إعداد هذه الخطة وإعلانها ووضعها بتصرف المحافظات بوقت مبكر لتمكين الفلاحين من التحضير والحصول على التنظيم الزراعي ومعرفة ماذا سيزرعون والآلية التي سيحصلون من خلالها على مستلزمات الإنتاج.
وصرح الوزير بأن الهدف من الاجتماع هو الحوار والتشاركية في اتخاذ القرار ومناقشة تأمين مستلزمات تنفيذ الخطة ومعالجة كل المشكلات التي يعاني منها الفلاحون، خاصة في ظل التحديات الكبيرة التي تواجه القطاع الزراعي بشكل عام، واتخاذ القرار بوضع الخطوات التنفيذية لتنفيذ الخطة وضمان نجاحها من خلال توفير مستلزمات الإنتاج للفلاحين خاصة أننا في بداية الموسم ومعالجة الصعوبات والمشكلات التي يمكن أن تواجه الفلاحين إضافة إلى مناقشة كافة التفاصيل المتعلقة بالخطة الإنتاجية الزراعية للموسم الزراعي ٢٠٢٣-٢٠٢٢ لضمان زراعة أكبر مساحة ممكنة من القمح على حساب كل المحاصيل الشتوية للحصول على أكبر كمية من إنتاج القمح، مشيراً إلى وجود مصادر مائية في البادية السورية تم تحديدها بالتعاون مع وزارة الموارد المائية حيث يمكن استخدامها حسب المتجدد المائي من أجل زراعة القمح والمساحات التي يمكن زراعتها على هذه الموارد وتم وضع الأسس التي يمكن اتباعها لاستثمار هذه الآبار بهدف استثمار كل المساحات القابلة لزراعة محصول القمح المروي إضافة إلى توجيه المؤسسة العامة لإكثار البذار لإعطاء الفلاحين كامل احتياجاتهم من البذار و١٠ بالمئة زيادة عن المخصص ضمن جدول التنفيذ للمصرف الزراعي التعاوني.
وعن الذرة الصفراء أكد أن ما قامت به الوزارة بهذا الخصوص إنجاز مهم جداً فقد تم توفير نحو ٤٠٠ ألف طن من السماد الأمر الذي ساهم بتخفيض فاتورة الاستيراد وساهم أيضاً في عدم ارتفاع أسعار الفروج والبيض بشكل أكبر.
بدوره رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد صالح إبراهيم أكد أن وزارة الزراعة تمثل الفلاحين في الحكومة لذلك يتم العمل معها يداً بيد لإنجاح الخطة الزراعية الأمر الذي يعتبر الهدف الأساسي لكلا الطرفين.
وأضاف إبراهيم: إن الاجتماعات مع وزارة الزراعة تتم بشكل دوري والاجتماع بهدف تبادل الآراء لوضع أهم الطرق والأساليب لتأمين مستلزمات الإنتاج للفلاحين وذلك لضمان مواجهة كل الصعوبات التي تواجه الفلاح من بداية الموسم الزراعي، موضحاً أنه تم تأمين كل مستلزمات الإنتاج من السماد لمحصول القمح.

الذهب يرتفع عالمياً ويستقر محلياً

الوطن

ذكرت وكالات إعلام عالمية أن أسعار الذهب ارتفعت أمس مع تراجع الدولار، في حين حافظ الذهب على أسعاره محلياً بحسب نشرة الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات بدمشق.
ليستقر مبيع الغرام عيار ٢١ عند ٢٣١٠٠٠ ليرة، و٢٣٥٠٠٠ شراء، أما عيار ١٨، فكان المبيع ١٩٨٠٠٠، والشراء ١٩٧٥٠٠.
ويأتي هذا الارتفاع في أسعار الذهب العالمية في ظل ترقب المستثمرين بياناً أساسياً سيصدره البنك المركزي الأميركي، الذي من المتوقع تقديمه مؤشرات عن وتيرة رفع أسعار الفائدة بخصوص السياسة النقدية وذكرت الوكالات أن سعر الذهب زاد في التعاملات الفورية ٠,٢ بالمئة إلى حدود ١٦٥٠,٦ دولاراً للأوقية، وفق الوكالات.
وارتفعت العقود الأميركية الآجلة للذهب ٠,٣ بالمئة إلى ١٦٥٥ دولاراً للأوقية في حين ارتفعت أسعار المعادن النفيسة الأخرى مثل الفضة إلى ١٩,٦٧ دولاراً للأوقية، كما صعد البلاتين ٠,٩ بالمئة إلى ٩٥١,٦٣ دولاراً والبلاديوم ارتفع ١,٢ بالمئة إلى ١٩٠١,٧دولار.

بعيون التجار.. لماذا ارتفعت الأسعار؟!

قسومة لـ«الوطن»: السبب قرارات حكومية وآلية تمويل المستوردات

اقتراح بتحرير الأسعار وإلغاء تمويل المستوردات عبر شركات الصرافة

جلنار العلي

دائماً ما يفاجأ المواطنون خلال جولاتهم على الأسواق بارتفاع أسعار السلع بشكل شبه يومي حتى دون إصدار نشرات أسعار جديدة من مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك، فيقعون في حيرة بين أن يكون جشع التجار هو المسبب الرئيس لارتفاع الأسعار أو أن يصدقوا أن العقوبات الخارجية المفروضة على سورية هي سبب في كل الأزمات والمشاكل وارتفاعات الأسعار، وقد يتساءل البعض عن دور الحكومة في رفع الأسعار من خلال ما وصفه الكثير من الاقتصاديين بالتخبط في قراراتها وعدم انتهاج سياسة سعرية محددة.
عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق فايز قسومة يرى في تصريح لـ«الوطن» أن للحكومة دوراً كبيراً في ارتفاع الأسعار الهائل الذي طرأ على السلع والمواد في عام ٢٠٢٢، وذلك من خلال الكثير من القرارات، ذاكراً منها القرار رقم ١٠٧٠ الذي أصدره مصرف سورية المركزي في العام الماضي والذي نصّ على إجبار المستوردين على تمويل مستورداتهم عن طريق شركات الصرافة المختصة، ولكن هذا الأمر تسبب بضغط هائل على شركات الصرافة المحدودة لذا تم تخفيض الكميات المستوردة فبدأت الأسعار بالارتفاع نتيجة انخفاض العرض بالأسواق، مشيراً إلى أن غاية المصرف المركزي حينها كانت تخفيف الطلب على القطع الأجنبي والمحافظة على سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية.
وتابع قسومة ذكر الأسباب: «منذ بداية آذار من العام الحالي بدأ سعر الصرف بالارتفاع بعد أن حافظ على قيمته لعدة أشهر ولكن خلال سبعة أشهر أي لغاية تشرين الأول ارتفع سعر الصرف بنسبة ٤٠ بالمئة، وفي الوقت ذاته أصدر مصرف سورية المركزي قراراً يرفع سعر تمويل المستوردات بنسبة ٤٠ بالمئة، إضافة إلى إصدار قرار آخر رفع فيه سعر الصرف الرسمي خلال أيلول ما أدى إلى ارتفاع الرسوم الجمركية بنسبة ١٢ بالمئة، وهذا الأمر انعكس بدوره على أسعار السلع في الأسواق».
وأشار قسومة إلى أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أصدرت أيضاً قراراً في آب الفائت بنسبة ١٣٠ بالمئة إضافة إلى تخفيض الكميات المخصصة للآليات التي تعمل على البنزين، ما دفع المواطنين إلى شراء بنزين من السوق السوداء بأسعار مرتفعة أو اللجوء إلى التهريب من لبنان بسعر ٧٥٠٠ ليرة للتر الواحد أي بزيادة تصل إلى ٥٠٠٠ ليرة عن السعر المدعوم، ما ساهم بشكل كبير في ارتفاع الأسعار أيضاً.
وفي سياق متصل أيضاً، قال قسومة: «كما أصدرت وزارة الكهرباء قراراً بحجة دفع بديلاً للقرار ١٠٧٠ وآلية تمويل المستوردات في ظل شح القطع الأجنبي وتراجع الحوالات الخارجية».
وشدد قسومة على ضرورة متابعة آلية ما رفع الأسعار بشكل هائل أيضاً، وخاصة أن ارتفاع تكاليف الإنتاج ينعكس تأثيره الكلي في سعر السلعة النهائية.
وحول كل الأسباب التي ذكرها قسومة، اقترح أن يلغي مصرف سورية المركزي القرار ١٠٧٠، وخاصة بالنسبة للمواد الغذائية والمواد الأولية للصناعات، معتبراً أن هذا القرار ساهم بانقطاعات كبيرة في المواد الأولية ووقف عدد كبير من المعامل، مضيفاً: «كما يجب تحرير أسعار المواد المنتجة والمستوردة لأن ذلك من شأنه يحقق منافسة بين التجار، إضافة إلى تأمين انسياب البضائع لتأمين المنافسة أيضاً، وتشديد العقوبات المفروضة بحق التجار الذين يقدمون فواتير وهمية وملاحقة نسب أرباح البائعين (نصف جملة ومفرق)»، دون أن يقدم قسومة اقتراحاً بديلاً للقرار ١٠٧٠ وآلية تمويل المستوردات في ظل شح القطع الأجنبي وتراجع الحوالات الخارجية.
وشدد قسومة على ضرورة متابعة آلية الربط الإلكتروني مع وزارة المالية بالنسبة لكل القطاعات لتشمل المنتجين والمستوردين وبائعي الجملة وذلك للحد من التهرب الضريبي، إضافة إلى ضرورة التشدد بملاحقة بيانات الاستيراد التي يتم فيها إدخال البضائع بسعر مخفّض، وإعطاء أولوية حكومية للتصدير ومتابعة أرقام التصدير من الوزراء المختصين لمعرفة سبب تراجع الصادرات وإزالة المعوقات، كما يتطلب الأمر الاهتمام بتأمين تنشيط لجميع الصادرات ودفعها بطريقة سهلة دون تأخير أو تعقيد.
من جانبه بيّن الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور شفيق عريش في تصريح لـ«الوطن» أن كل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة فيما يتعلق بأسعار حوامل الطاقة أثرت على التكاليف بشكل كبير لأنها من جهة رفعت الأسعار الرسمية ومن جهة أخرى رفعت الأسعار في السوق السوداء، مشيراً إلى أن الحكومة لا تملك رؤية واضحة وليس لديها خطة عمل وأن كل قراراتها هي عبارة عن ردود أفعال وليست أفعالاً، وعندما تعتبر أن التجار أقوى منها فعليها أن ترحل ولكن هذا التقصد بعدم تطبيق أحكام المرسوم ٨ لعام ٢٠٢١ على جميع المخالفات والاكتفاء فقط بتطبيق المرسوم على صغار الكسبة والتبايي بعدد المخالفات المسجلة بعد دليل عجز، لأن المرسوم وضع للقضاء على هذه الظواهر التي تقول الحكومة إنها غير قادرة على ضبطها أو القضاء عليها.
وأوضح عريش أن كل مواد المرسوم لا تطبّق حيث تحدث المرسوم عن الاحتكار والاتجار بالمواد المدعومة والأساسية وحدد عقوبات رادعة، ومع ذلك لم تتم محاسبة سوى عدد من الأشخاص الموجودين في الواجهة ولم تتم على كبار التجار الذين يقررون وتصبح قراراتهم سارية المفعول، مشيراً إلى أن الفساد الذي أدى إلى تحالف بعض صانعي القرار مع هؤلاء التجار تسبب برفع الأسعار وفقدان المواد، وعدم معرفة الآلية التي تتحدد بها الأسعار.

عربش لـ«الوطن»: قرارات الحكومة ردود أفعال وليست أفعالاً

بعد أكثر من سنة ونصف السنة على صدوره

التجار يطالبون بتعديل بعض مواد المرسوم رقم ٨ وتشكيل لجان لتعديله

و«التموين» تجتمع مع «العدل» وممثلي «التجارة» و«الصناعة»

رامز محفوظ

بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق في تصريح لـ«الوطن» أن هناك مواد متعددة في المرسوم رقم ٨ بحاجة للتعديل من أجل تحسين واقع العمل التجاري وإراحة الوسط التجاري، لافتاً في الوقت نفسه إلى أننا كتجار مع فرض عقوبة الحبس والتشدد بتطبيق القانون بالنسبة للمخالفات الجسيمة من غش وتزوير وتدليس.
وأشار إلى أن واقع الأسواق اليوم فيما يخص الهوامش الربحية التي يحققها التاجر والفوترة والأسعار والتسعير وخصوصية توفر المواد أو عدم توفرها والمعاناة الشديدة في تأمين البضائع يحتاج إلى مرونة عالية من أجل أن يكون التاجر أو المستورد مرتاحاً ويعرف ماله وما عليه، لافتاً إلى أننا نرى اليوم أن عقوبة الحبس والغرامات الجسيمة بالنسبة للفواتير والتسعير والأسعار معوقة للعمل التجاري بشكل كامل، والمطلوب تحقيق التوازن بين احتياجات وزارة التجارة الداخلية والمجتمع من جهة واحتياجات مجتمع الأعمال من جهة أخرى، وأضاف: نحن كتجار أو صناعيين منتجون لمادة ما ومستهلكون للعديد من المواد وعندما ندافع لا ندافع عن المادة التي ننتجها إنما ندافع عن المواد الأخرى، ونحن نؤمن أنه بقدر ما يكون هناك مرونة في الأسواق مع وجود تشريعات واضحة وقابلة للتطبيق فإن هذا الأمر سيؤدي إلى انخفاض الأسعار وتوازنها مع الكلفة وحسب الوفرة والتنافسية».
وبخصوص حديث بعض التجار عن الخلل والكيدية التي يمارسها البعض من دوريات التموين بحق بعض التجار وفرض عقوبات قاسية عليهم، بين الحلاق أنه ما دام هناك بعض الفقرات الموجودة في المرسوم تجيز لبعض ضعاف النفوس استغلالها من أجل إيذاء التاجر للأسف يتم استغلالها، ولفت إلى أن الاجتماع الأخير مع وزير التجارة الداخلية كان من أجل البحث في كل نقاط المرسوم رقم ٨ وتقديم مشروع لتعديله، مبيناً أن الشيء الإيجابي أن هناك لجاناً سيتم تشكيلها من أجل تعديل بعض النقاط في المرسوم.
وأشار إلى أن الأمر المحزن لنا أنه منذ صدور المرسوم من أكثر من سنة ونصف السنة قلنا حينها إن فيه معوقات وإيجابيات كثيرة لكن للأسف لم يؤخذ بالحسبان عامل الزمن الذي مضى منذ صدوره، الأمر الذي أدى إلى خروج الكثيرين من التجار من العمل، لافتاً إلى أن السرعة بتعديل القرارات المعيقة للعمل التجاري مطلوبة بشكل كبير وكذلك إقرار التشريعات.
وللوقوف على بعض الملاحظات في بعض مواد المرسوم التشريعي رقم ٨ عام ٢٠٢١ وتعديلها بما يتلاءم مع الواقع المتغير ولجهة التفريق بين التجار المخالفين الجسيمة وغيرها والعقوبات الصادرة فيها كالسجن والغرامات، عقد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك الدكتور عمرو نذير سالم اجتماعاً ضم ممثلين من وزارة العدل ومن اتحاد غرف التجارة والصناعة بحثوا فيه المقترحات المقدمة من قبل المجتمعين.
الدكتور سالم أكد أن بعض الفعاليات التجارية تحتاج إلى عقوبات شديدة بسبب مخالفاتها التي لا تقبل وخاصة عمليات الغش في الغذاء أو حتى الاحتكار أو المتاجرة بالمحروقات والدقيق التمويني وفي الوقت نفسه ألا يكون المرسوم باباً للابتزاز والمتاجرة من قبل دوريات حماية المستهلك وذلك من خلال التهديد بالسجن لذلك من أهم أهداف التعديل هو التفريق بين المخالفات الجسيمة وغير الجسيمة من ناحية ومن ناحية أخرى يجب أن يكون التعديل محققاً ومنضطاً للحركة الاقتصادية من دون الإخلال بهدف المرسوم الأساسي الذي وضع من أجله.
وأضاف الدكتور سالم: إن الحل الأمثل هو تحريك عجلة الإنتاج التي بدورها تحرك عملية التصدير والتي تعود بالفائدة من خلال تأمين القطع الأجنبي ناهيك عن تشغيل عدد كبير من المواطنين السوريين ويدخل جيدة تمكنهم من العيش الكريم، وشدد الوزير سالم على أن الهدف من كل ذلك في النهاية هو المواطن الذي يحرك عجلة الاقتصاد من خلال شرائه لحاجياته ولذلك يجب أن يكون المواطن هو الهدف ويجب التفكير أكثر لأن المواطن السوري يعاني اليوم كثيراً بسبب انخفاض قدرته الشرائية.
السادة القضاة ممثلو وزارة العدل قدموا تصوراً حول آلية تطبيق المرسوم وكيف يتم التعامل مع الضبوط التموينية مؤكدين أن مهمة اللجنة دراسة بعض مواد المرسوم آخذين بعين الاعتبار ما يقدمه التعديل من فائدة.

الحلاق لـ«الوطن»: عقوبة الحبس والغرامات الجسيمة معوقة للعمل التجاري